

التكليف النصفى لمساق مقدمة فى السياسات الاقتصادية

▪ الآثار الاقتصادية لكل من القروض الداخلية والخارجية

كانت ظاهرة القروض العامة ظاهرة استثنائية، لا تتكرر سنوياً بل هي نتيجة لظروف استثنائية فقط، ثم تطورت القروض العامة وأصبحت أداة مالية سنوية منتظمة تلجأ إليها الحكومات كل عام بسبب عدم قدرة الإيرادات الضريبية على تغطية النفقات العامة، وهي مستمرة بين المؤيدين والمعارضين حتى يومنا هذا. ويعتبر القرض العام اتفاق أو عقد بين طرفين، حيث يكون الطرف الأول هو الدائن الذي يقوم بدوره بتقديم المال ويمثله أفراد أو شركات مالية كالبنوك والمؤسسات المالية في حالة القروض الداخلية. بينما في حالة القروض الخارجية يتم تمثيل الدول الأجنبية والمؤسسات المصرفية والمالية كما أنّ الطرف الآخر وهو المدين وهو في الغالب الدولة، حيث يتعهد ذلك الطرف بدفع الأموال المقرضة وإعادتها وفق الشروط المتفق عليها في القرض مع الفائدة.

وأدى التطور الاقتصادي إلى زيادة الاهتمام بالقروض العامة، وتطور الفكر الاقتصادي بشأنها وتتوقف الآثار الاقتصادية لعملية الاقتراض على مصدر الأموال المقرضة. وهي تنقسم إلى قسمين:

أولاً: الاقتراض عن طريق الاستعانة برأس المال الخاص أو بالمؤسسات الائتمانية (قروض داخلية)

وهو القرض الذي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين في إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب، ويستلزم عقد القرض الداخلي توافر المدخرات الكافية التي تزيد عن حاجة السوق المحلي للاستثمارات الخاصة بالقدر الذي يكفي لتحويلها لتغطية مبلغ القرض وقد يسمى هذا القرض أحياناً القرض الوطني إشارة إلى الهدف الوطني من استخدامه كأن يكون الهدف منه مواجهة حرب تخوضها

الدولة أو لتمويل مشاريع الإعمار وإعادة البناء عقب الكوارث الطبيعية أو تخليص الدولة من عبء دين عام خارجي يثقل كاهلها.

والقروض الداخلي لا يمثل أي زيادة على إجمالي الثروة القومية فهو لا يعدو أن يكون مجرد إعادة لتوزيع جزء من الثروة لصالح الدولة، كما انه لا يؤثر على سعر الصرف أو ميزان المدفوعات لكونه يتم بالعملات الوطنية. ويتطلب تحليل الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية التمييز فيما إذا كانت هذه القروض حقيقة أم صورية.

فالقروض الداخلية الحقيقية تعني تحويل بعض الموارد الحقيقية (القوة الشرائية الفعلية، الدخل) إجباراً أو اختياراً إلى القطاع الحكومي، ويترتب عليها تحويل جانب من الاستثمارات الخاصة إلى الاستثمارات العامة، حيث تقل رؤوس الأموال المتجهة إلى الاستثمارات الخاصة مما يترتب عليه رفع سعر الفائدة من ناحية والتأثير على حجم هذه الاستثمارات من ناحية أخرى بما ينطوي عليه من اتجاه انكماشى يحد من قيام الدولة بتوجيه إنفاقها العام الذي يمول عن طريق القروض إلى النحو الذي يزيد من معدل الدخل القومي.

أما القروض الداخلية الصورية تعني قيام الدولة بالاقتراض من وحدات الجهاز المصرفي التي تقوم بخلق مفتعل لقوة شرائية جديدة غير حقيقية يترتب عليها زيادة كمية النقود وهذه القروض لا تختلف في حقيقتها عن قيام الدولة بإصدار نقدي جديد يوازي قيمة هذا القرض الذي سيردي حجمه الأولي إلى زيادة الاحتياطيات لدى البنوك التجارية التي تمكنها من إحداث زيادات متتالية في حجم الائتمان.

ثانياً: الاقتراض عن طريق الاستعانة بالقروض الخارجية

وهي تلك القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الأجنبية، وقد يتم الاقتراض من منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. قد تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض من الخارج حين تعجز المدخرات المحلية عن تمويل برامج إنفاقها وخاصة الإنفاق الاستثماري فتلجأ إلى الاقتراض من الأفراد أو الهيئات الأجنبية، وقد تقترض مباشرة من دول أجنبية أو من هيئات عالمية.

والقروض العامة الخارجية لها آثار اقتصادية هامة بالأخص على الدولة المقترضة، تتحدد بالكيفية التي يتم فيها إنفاق حصيلة هذه القروض.

فالقروض الخارجية يترتب عنها وضع قوة شرائية تحت يد الدولة المقترضة تستعين بها لتقوية أرصدها من العملات الأجنبية أو لاستخدامها في شراء سلع من الخارج وفي الحالتين تؤدي هذه القروض إلى تحسين مركز ميزان مدفوعاتها. قد تكون القروض الخارجية إما سائلة أو على صورة سلع وخدمات توضع تحت تصرف الدولة المقترضة.

فإذا احتفظت بها الدولة في الصورة الأولى أمكن تخليص السوق النقدي من العوامل الانكماشية فيدفع إلى التوسع النقدي، أما إذا استخدمت حصيلة هذه القروض في شراء سلع وخدمات فإن آثارها تختلف تبعاً لنوع السلع المستوردة استهلاكية كانت أو إنتاجية.

ففي حال كانت استهلاكية فإنها تزيد من عرض هذه السلع وبالتالي تكون أداة مقاومة لارتفاع الأسعار في الداخل، وفي حال كانت إنتاجية فإنها تمكن من التوسع في الاستثمار ورفع مستوى الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية خصوصاً في الدول النامية.

والقروض الخارجية لها مخاطر أيضاً تتمثل في احتمال تدخل الهيئات الأجنبية أو الدول الأجنبية في السياسة الاقتصادية والشؤون الداخلية للدولة أو فرض شروط معينة من جانب المنظمات الدولية كما في حالة صندوق النقد الدولي الذي يفرض على الدول المقترضة سياسات مالية ونقدية لابد من التزام الدول المدنية بتنفيذها.

بالإضافة الى انها تؤثر على سعر الصرف وعلى ميزان المدفوعات عند إصدارها أو عند تسديد أقساطها وفوائدها.